الجهاز الوظيفي في الجزائر أواخر القرن 10هـ/ 16م: الأسس والتنظيمات " دراسة على ضوء فرمانات مهمة دفتري "

محمد ميلودي

جامعة قسنطينة2

الملخص

يهتم هذا المقال بدراسة الدعائم التي قام عليها الجهاز الوظيفي في جزائر الغرب أواخر القرن 10هـ / 16م، التي تركت أثرها البارز على طابعه العام حتى أواخر الفترة العثمانية، كما تتعرض الدراسة لنظام الأجور الذي كان يجمع في طياته بين نظام التيمار الذي بموجبه يتحصل العامل مقابل وظيفته على واردات قطعة أرض معينة، ونظام السالیانة الذي يمنح الموظف بمقتضاه أجرا نقديا من خزينة الايالة، هذا بالإضافة إلى إبراز ارتباط الجهاز الوظيفي في هذه الفترة بالمركز العثماني وكيف بدأ يأخذ خصوصيته منذ أن عرف نظام محاسبة مستقل ودفتر دار خاص به، ويظهر البحث أن التنظيمات السلطانية ساهمت في تحديث الجهاز

الوظيفي للجزائر وكانت تهدف في مجملها إلى تثبيت التواجد العثماني في المنطقة دون إهمال مصالح الرعية.

الكلمات المفتاحية: العهد العثماني. الجزائر. الجهاز الوظيفي. نظام الأجور. الأوامر السلطانية.

مقدمة

نالت الإدارة العثمانية في الجزائر على الرغم من بساطتها إعجاب العديد من الأجانب خاصة من ناحية سير عملها،[1]

والظاهر أن أساس ذلك يرجع إلى الجهاز الوظيفي الذي أردنا أن نخصه بالدراسة في هذا المقال وآ ثرنا أن تكون فترة أواخر القرن 10هـ / 16 م مجالا لدراستنا وذلك لسببين: **أولا:** لتوفر المادة الأرشيفية المتمثلة في

[1]– نذكر من هؤلاء على سبيل المثال : فونتير دو بارادي الذي اندهش من نظام العمل الوظيفي المحكم والصارم على الرغم من أنه لم يسكت في كثير من الحالات عن انتقاد حكومة الجزائر في تلك الفترة. أنظر:

–Venture de Paradis, Alger XVIII Siecle, edité par Fagnan, Alger Typographie Adolphe Jourdan, 1998, p 119 – 120.

فرمانات مهمة دفتري والتي من خلالها نبني دراسة بعيدا عن تصورات الأجانب من رحالة وقناصل وغيرهم لتاريخنا ثانيا: أنها فترة مبكرة تمكننا من رسم ملامح الدعائم التي ارتكز عليها الجهاز الوظيفي في نشأته.

وفي مضمون هذه الدراسة نسعى للتركيز على أمرين: أولهما معرفة الركائز التي قام عليها الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب، وبدون معرفة طبيعة هذه المرتكزات يبدو أنه من الصعب فهم الجهاز الوظيفي ورصد السمات التي طبعته طوال الفترة العثمانية في المنطقة، وربما قد نقع في أحكام خاطئة على هذه الحقبة الزمنية، ثانيهما: دراسة التنظيمات التي طبعت الجهاز الوظيفي وساهمت في تشكله، وبذلك لن نقوم في هذه الدراسة بعرض للوظائف والرتب والتشكيلات المختلفة، التي قد لا تخدم موضوع دراستنا ومن جهة أخرى أن ذلك قد يحتاج لدراسات مطولة.

انطلقنا من عدة أسئلة منها:

– ما هي أهم الركائز التي قام عليها الجهاز الوظيفي في جزائر الغرب ؟ وهل أقتبس من نفس النظام الذي كان سائدا في المركز العثماني ؟

– هل كانت أجور الموظفين تدفع بنظام السالیانة أم بنظام التيمار ؟ أم أن الجهاز الوظيفي في هذه الفترة عرف كلا النظامين؟

– هل حافظت هذه التنظيمات على مصالح الرعية ؟ أم أنها كانت تهدف فقط لخدمة التواجد العثماني في المنطقة ؟

ما أثر الأوامر التنظيمية السلطانية على الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب؟

– **<u>أسس تشكل الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب</u>**

بعد تمكن الإخوة بربروس من دخولهم إلى مدينة الجزائر سنة 1516م، بادروا بإنشاء إدارة مصغرة محكمة التنظيم ورتبوا الضرائب على أساس الأصول العثمانية،[2] وحينما تمكنوا من إخضاع أجزاء واسعة من البلاد قاموا بتقسيمها إلى مقاطعة شرقية وأخرى غربية يدير كل منهما حاكم، ويعد هذا التقسيم الإداري على ما يبدو أول تقسيم عرفته الجزائر بعد مجيء الإخوة بربروس.[3]

كما قاموا بتعيين قواد وكتاب وحددوا واردات ونفقات المناطق المفتوحة،[4] فكان هذا العمل من التنظيمات الأولى لهؤلاء على جزائر الغرب.

[2] عزيز سامح الترـ: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 53.

[3] سبق هذا التقسيم الإداري المعروف الذي قسم الجزائر إلى أربعة مقاطعات : بايلك الشرق وبايلك الغرب وبايلك التيطري إضافة إلى دار السلطان.

[4] المرجع نفسه، ص 58

وبعد انضواء الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية واعتبرت إحدى إيالاتها، عين لها موظفا ساميا أطلق عليه اسم " أمير الأمراء " [5] أو " بكلربكي "[6] وكان تعيينه يأتي مباشرة من المركز العثماني ويخضع لسلطته[7] ويعتبر هذا الموظف الركيزة الأولى للنظام العثماني بالجزائر، إذ كان يجمع بين الوظائف المدنية والعسكرية حسب التقليد العثماني،[8] فيقوم برعاية العلوفات ودفعها لمستحقيها[9] وتنظيم الإدارة وتسيير شؤونها وتعيين

[5] أخذ حاكم الجزائر لقب الباشا ويعين عادة لمدة ثلاث سنوات وقد تزيد المدة أو تنقص حسب مقتضيات الأمر، ولقب الباشا حسب النظام العثماني يعطى للحكام الذين يديرون مقاطعات كبرى في الدولة العثمانية. أنظر

- Diego De Haedo, topographie et histoire général d Aalger,trad, Dr. monnereau et A. Berbrugger, Imprimé a valladolid en 1612, p213

[6] فاضل مهدي بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003، ص142.

[7] – Diego De Haedo, op. cit, p 213.

[8] اريك زوركر: تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013، ص44 – 45.

[9] مهمة دفتري عدد 47 تاريخ 990هـ

بعض الموظفين بأمر من السلطان[10] ومتابعة شؤون الجند ورؤساء الكتائب والفرق العسكرية.[11]

أما الوظيفة الثانية التي ارتكز عليها الجهاز الوظيفي العثماني في الجزائر هي وظيفة القاضي، فقد كان مستقلا في عمله وله اتصال مباشر مع المركز[12] ولهذا كان يراسل من السلطان ويعهد له بتنفيذ أوامر هي حسب التقليد العثماني على درجة بالغة من الأهمية، كتلك التي تتعلق بالشؤون المالية[13] هذا إلى جانب سهره على إقامة العدل وتطبيق الأحكام الشرعية.

و القاضي في هذه الفترة حظي بمكانة كبيرة حتى أضحى اسمه يقترن في المراسلات مع اسم أمير الأمراء،[14] وهذه الحظوة هي في الأصل اقتباس من النظام العثماني الذي يعتبر منصب القاضي من الوظائف

[10] مهمة دفتري حكم 148 تاريخ 988هـ

[11] مهمة دفتري عدد 326 تاريخ 990 هـ

[12] خليل اينالجك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2002، ص 187.

[13] مهمة دفتري حكم 423 تاريخ 05 ربيع الاول 985 هـ.

[14] مهمة دفتري حكم 671 تاريخ 15 جمادى الأولى 981 هـ .

العليا في السلم الاداري،[15] ويبدو أن هذا التنظيم وهذه الصلاحيات التي منحت للقاضي في جزائر الغرب جاءت بهدف إخضاع منصب أمير الأمراء حتى يبقى تحت طاعة الأوامر السلطانية.

وإلى جانب وظيفة القاضي ارتكز تشكل الجهاز الوظيفي في جزائر الغرب على وظيفة دفتر دار الخزينة وهو المكلف بالشؤون المالية للإيالة وبسبب طبيعة وظيفته المهمة حسب التقليد العثماني منحت له صلاحيات واسعة، إذ كان بإمكانه الاتصال مباشرة بالمركز ويشتكي بكبار الموظفين[16] مثل الشكوى التي قدمها مصطفى دفتر دار الايالة بخصوص الشؤون المالية وتصرفات بعض المسؤولين.[17]

وكان دفتر دار الخزينة يوضع في نفس مقام أمير أمراء جزائر الغرب في الفرمانات السلطانية أواخر القرن السادس عشر[18].

[15]– Benmansour (Abd El Hadi), Alger XVI–XVII Siècles, journal de Jean–Baptiste Gramaye « évêque d'Afrique », paris, le Cerf, 1998. P213.

[16] خليل اينالجك:المرجع السابق، ص187.

[17] مهمة دفتري عدد 438 تاريخ 988 هـ .

[18] مهمة دفتري حكم 538 تاريخ 25 رجب 984 هـ.

وبموجب المكانة التي أصبح يتمتع بها دفتر دار الخزينة لدى الباب العالي، أضحى موظفو ورجال الدولة في جزائر الغرب يسعون لكسب وده وربط علاقات معه،[19] والظاهر أن سبب هذه الحظوة راجع لطبيعة وظيفته الاقتصادية، إذ كان بإمكانه أن يدر أموالا طائلة إلى خزينة الدولة التي هي في حاجة ماسة إليها لسد نفقاتها ودفع مرتبات موظفيها وتثبيت تواجدها على الأطراف.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف الرئيسية الثلاثة المذكورة آنفا، نجد على رأس كل لواء موظف يدير شؤونه يدعى قائد اللواء[20] وأحيانا أمير اللواء، وكان على ما يبدو حتى الربع الأخير من القرن السادس عشر يعين بفرمان من الباب العالي كما كان الحال مع كتخدا دفتر التيمار[21].

وبجانب هذه الوظائف المهمة يوجد عدد كبير من الخوجات والبوابين والشواش والموظفين الثانويين،[22] كما لا ننس طائفة العسكر[23] بمختلف

[19] مهمة دفتري عدد 438 تاريخ 988 هـ.

[20] مهمة دفتري حكم 671 تاريخ 15 جمادى الأولى 981هـ.

[21] مهمة دفتري حكم 2800 تاريخ 10 رجب 982هـ.

[22] كان موظفو إيالة جزائر الغرب بادئ الامر على النحو التالي: كتخدا (نائب وكيل)، قابجي باشي (رئيس البوابين)، كوتشوك قابجي باشي (رئيس البوابين الصغير)، قابي كتخداس (وكيل البوابين)، خزينة دار باشي (رئيس دار الخزينة)، رئيس

رتبها التي تعتبر الدعامة الأولى للجهاز الوظيفي ليس في جزائر الغرب فقط ولكن في الدولة العثمانية ككل.

لكن كل هذه الوظائف تبقى تحت إدارة أمير الأمراء، القاضي، ودفتر دار الخزينة[24] وهي التي تتحكم وتسير الجهاز الوظيفي منذ نشأته وهذه الوظائف هي في الأصل تمثل ثلاث أصناف، الصنف العسكري، الصنف الديني، الصنف الاقتصادي، وعلى هذا يمكننا القول أن جهاز الوظائف في جزائر الغرب اعتمد في نشأته على ثلاث أسس أو دعائم[25] أولا:

الاصطبل، رئيس الشواش، إضافة الى عدد من الكتاب والشواش والسقاة والمسلحين.أنظر عزيز سامح التر: المرجع السابق،ص 148.

[23] المرجع نفسه، ص 137.

[24] يعتبر المؤرخ التركي خليل اينالجيك أن إدارة الولايات العثمانية ارتكزت على ثلاث وظائف: البكلربكي، القاضي، دفتر دار الخزينة. أنظر خليل اينالجيك: المرجع السابق، ص 185 – 187. والظاهر أن هذا الإسقاط يطبق على الايالات العثمانية الأخرى أكثر من الجزائر لأن وظيفة القاضي فيها تراجعت مكانتها بسرعة ولم تستمر طويلا. ويذكر نفس المؤرخ أن الولايات التي لم يطبق فيها نظام التيمار وهي مصر وبغداد والبصرة والإحساء والحبشة كان السلطان يكتفي بإرسال وحدات لها من الانكشارية بالإضافة إلى حاكم وقاضي ودفتر دار أنظر: المرجع نفسه ص 168.

[25] يذهب فاضل بيات أن الدولة العثمانية قامت على ثلاث أركان 1/ الصنف الملكي: وتمثله الإدارة المدنية بكل تشكيلاتها 2/ الصنف العسكري: وتمثله المؤسسة العسكرية

الدعامة العسكرية والتي تمثلها طائفة الانكشارية تحت إدارة البكلربكي (أمير الأمراء) ثانيا: الدعامة الاقتصادية والتي يمثلها دفتر دار الخزينة ثالثا: الدعامة الدينية و يمثلها القاضي الذي يسهر على تطبيق الشرع وتنفيذ الأوامر السلطانية، لكن مع مرور الوقت تراجعت مكانة الوظيفة الدينية مقارنة مع الوظيفة العسكرية والوظيفة الاقتصادية.

وبشأن الهيكلة والتقاليد التي تأسس عليها الجهاز الوظيفي فإنها كانت على نمط المركز العثماني، بل أن الدولة كلها أخذت انتظامها " من خيط الأبوة العثماني فمعظم الضباط الإداريين كانوا صورة طبق الأصل لما هو موجود في حكومة الدولة العثمانية ".[26]

ويؤكد ابن سحنون الراشدي أن نظام الجزائر تمت هيكلته على نمط الخلافة إذ يقول في هذا الشأن ".. ولما أمر أمرهم واستقر قرارهم جعلوا

3/ الصنف العلمي: وتمثله المؤسسة الدينية من قاضي العسكر حتى المدرسين الدينين. أنظر فاضل بيات: المرجع السابق، ص178.

[26] وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد الله زبادية، دار القصبة، الجزائر،2007. ص79.

القواعـد علـى وفـق قواعـد السـلطان الأعظـم ... وعينـوا للجنـد عطـاء مخصوصا يتوصلون إليه بالتدرج... "[27].

وبعد عرضنا للمعالم الأولى كان لابد من الحديث على أهم التنظيمات الأخرى التـي سـاهمت فـي نشـأة الجهـاز الـوظيفي وتشـكله، وجعلتـه جهـازا خاصا بجزائر الغرب له أسسه وتنظيماته التي تسيره.

***التعين في الوظائف**

كان الباب العالي حتى أواخر القرن السادس عشر السلطة الوحيدة التـي لهـا الحـق بإصـدار أوامـر التعيـين فـي الوظـائف السـامية كـدفتر دار الخزينة[28] وأمير اللواء،[29] وعلـى مـا يبدو أنـه لا يمكن لأي كان تـولي مثل هذه الوظائف إلا بـأمر سلطاني[30] يصـدر فـي حقه شريطة أن يتعهد بدفع رسوم للميري وهو ما كان يحدث على سبيل المثال مع أمراء الألوية،[31]

[27] أحمد بن محمد بعلي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، منشورات التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1973، ص125.

[28] مهمة دفتري حكم 148 تاريخ 988هـ.

[29] مهمة دفتري حكم 1163 تاريخ 13 ذو الحجة 981هـ.

[30] مهمة دفتري حكم 3100 تاريخ 24 جمادى الثانية 982هـ.

[31] مهمة دفتري حكم 102 تاريخ 23 محرم 979هـ.

وقد يقوم أمير الأمراء بتزكة من يرى فيه بعض المؤهلات التي تمكنه من تسير شؤون وظيفة معينة ويقدم طلبه إلي الباب العالي للموافقة، مثل ما قدم عليه رمضان باشا في شأن تزكية أمير لواء تنس المدعو داود[32].

ويشترط في الموظف المعين أن يكون على دراية كافية بشؤون وظيفته وعلى درجة من الكفاءة والسلوك والسيرة الحسنة[33] حتى يتم تعيينه من طرف الباب العالي، ولكن ظاهر الأمر أن هذه القاعدة لم تكن محترمة على الأقل في كل الحالات.

كما كان بإمكان بعض الفئات التي همشت في فترة من الفترات أن تصل إلى مناصب سامية وحساسة مثل منصب الدفتر دار، وهذا ما نلمسه في الفرمان السلطاني القاضي "... بتعين أحد طائفة قول أغلو من ذوي الكفاءة والأخلاق الحميدة في منصب الدفتر دارية... "[34]

وعلى الرغم من صدور هذا الفرمان السلطاني الذي عزز من المكانة الوظيفية للكراغلة إلا أن هذه الطائفة ظلت تعاني المضايقات والتهميش من طرف آبائهم الأتراك، فبعد ذلك بسنتين صدر أمر سلطاني آخر بشأن

[32] مهمة دفتري حكم 3100 تاريخ 24 جمادى الثانية 982هـ.
[33] مهمة دفتري حكم 148 تاريخ 988هـ.
[34] مهمة دفتري حكم 148 تاريخ 988هـ.

إعطاء هذه الطائفة كامل استحقاقاتها من الرواتب التي كانت تأخذها، كما أمر بعدم ترك أي أحد يتظلم من الرعية والتسوية بين مختلف الطوائف [35] وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن سياسة تهميش الكراغلة من تولي الوظائف السامية لم تكن معتمدة من طرف الباب العالي في جزائر الغرب على الأقل في بدايات الحكم العثماني في المنطقة.

<u>*نظام الأحور</u>

بادر العثمانيون بعد فتحهم جزائر الغرب وضبط أمورها وإحصاء أراضيها بتوزيع أملاكا من نوع زعامة وتيمار [36] على الرجال الذين أبلوا

[35] مهمة دفتري عدد 47 تاريخ 990هـ .

[36] يعتبر هذا الإجراء نوع من الإقطاع، و عموما قسمت الأراضي الإقطاعية في الدولة العثمانية إلى ثلاثة:

- تيمار: وهي كل أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارداتها السنوية عن 20000 أقجة، وكان يسمى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع.
- زعامة: وهي التي تقل وارداتها عن 100000 أقجة.
- الخاص: وهي تلك التي تجاوزت وارداتها عن 100000 أقجة. أنظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص76.

بلاء حسنا في الدفاع عن الثغور،[37] مثل ما جرى مع السيد عبد الملك سنة 979هـ / 1572 م، الذي منح هو وأشقاءه وأولاد شقيقه عبد المؤمن المتوفي ورجالهم تيمار وتوزيع خاص عبد المؤمن شقيق عبد الملك على أولاده،[38] و استكمالا لتنظيمات الأراضي والشؤون المالية في جزائر الغرب تم تعيين موظف يدعى كتخدا دفتر التيمار[39] الذي يعمل تحت إمرة أمير الأمراء ويكلف أساسا بالشؤون المتعلقة بالتيمارات[40].

وبموجب نظام التيمار والزعامة كان حكام المناطق يتصرفون بوارد أراضيهم التي تتكون من الضرائب العينية والنقدية [41] وقد ساهم هذا النظام الذي يبدو بسيطا في تخليص الجهاز الوظيفي من عبء دفع رواتب العديد من الموظفين نقدا[42].

[37] التر عزيز سامح: المرجع السابق، ص135.
[38] مهمة دفتري حكم 25 تاريخ 27 رمضان 979هـ
[39] مهمة دفتري حكم 2800 تاريخ 10 رجب 982هـ.
[40] خليل اينالجك: المرجع السابق، ص185.
[41] فاضل مهدي بيات: المرجع السابق، ص 179.
[42] المرجع نفسه، ص98.

والى جانب نظام التيمار اعتمد جهاز الوظائف في جزائر الغرب مع بداية نشأته على نظام السالیانة،[43] وبموجبه كان الموظف لا يستلم أجرته من واردات الأرض بل يأخذها نقدا من خزينة الايالة،[44] وانسحب هذا النظام على إيالة تونس[45] كذلك في هذه الفترة[46] وازداد تطبيقه مع مرور الوقت في الجزائر واتسع العمل به بسبب تراجع نظام التيمار الذي أضحى يسبب مشاكل متكررة [47] إلى جانب تراجع مردود الأراضي واطراد فساد العمال والقواد وهذا ما نستشفه من الشكاوى المتكررة التي أرسلها

[43] سالیانة: الرواتب السنوية المخصصة لبعض الولاة وأمراء السناجق وأفراد البحرية في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات والضرائب التي تحصلها الدولة من بعض ولاياتها مرة واحدة في السنة على سبيل الإقطاع، وبعد دفع رواتب موظفي الولاية يرسل المبلغ الباقي إلى الإدارة المركزية في استانبول. أنظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص 132 – 133.

[44] مهمة دفتري حكم 2462 تاريخ 18 جمادى الأولى 976هـ.

[45] سحب المؤرخ فاضل بيات المزاوجة بين نظام السالیانة ونظام التيمار على عدة ايالات ولكنه لم يذكر جزائر الغرب من ضمنها. أنظر: فاضل مهدي بيات : المرجع السابق، ص179.

[46] مهمة دفتري حكم 543 تاريخ 25 رجب 984هـ.

[47] التر عزيز سامح: المرجع السابق، ص135.

أهالي جزائر الغرب إلى السلطان العثماني في شأن تصرفات وتجاوزات هؤلاء المسؤولين.[48]

وعلى الرغم من أن الجهاز الوظيفي حتى أواخر القرن السادس عشر مازال في مرحلة الأولى إلا أنه عرف تراتبية ونظاما محددا من ناحية دفع الأجور، فقد كانت تعطى على حسب الرتبة والأقدمية في العمل وعلى أساس العدل [49]

وهو ما بقي كما يبدو ساريا في الوظيف العسكري فساهم بذلك في تدعيم قوته، هذا في وقت مازالت فيه أوربا تستند إلى مبدأ الوجاهة والمحاباة و الوراثة في تقليد الوظائف ومنح الرتب.[50]

إجمالا يمكن القول أن جزائر الغرب عرفت في هذه الفترة المزاوجة بين نظام السالیانة والتيمار في شأن دفع أجور الموظفين وهو ما شهدته إيالات عثمانية أخرى.

[48] مهمة دفتري حكم 233 تاريخ 14 ذو الحجة 981هـ.

[49] مهمة دفتري عدد 326 تاريخ 990هـ.

[50]– Benmansour (Abd El Hadi),op.cit,197.

ضبط مهام الوظائف وتحديدها

نظرا لحرس السلطة العثمانية على تثبيت تواجدها في المنطقة سعت جاهدة منذ انضواء جزائر الغرب تحت لوائها لإيجاد الوسائل التي تمكنها بسهولة من مراقبة عمالها وقوادها في تلك الأطراف البعيدة، فبعد أن أرست جهازا وظيفيا على النمط العثماني سواء من ناحية الهيكلة أو التقاليد.[51]

حاولت ضبط مهمات الموظفين وتحديدها، وهذا ما نلاحظه في الفرمانات السلطانية التي وصلت لأمير أمراء جزائر الغرب منها على سبيل المثال لا الحصر الأمر الذي أرسله السلطان سليم الثاني سنة 978هـ / 1570م، الذي جاء فيه " حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب ... أمر بتنظيم كل شيء ليكون كل شيء معلوما لديه "

ثم جاء في شأن الرواتب و مهام الموظفين " ....اضبطوا دفتر ليقيد كل ما يلزم فيه من علوفة ومهمات وغيرها.

ثم ارسلوا نسخة منها إلى المقام الشاهاني العالي "[52] وكان الهدف أيضا من ذلك، القضاء على التداخل في بعض المصالح والتصرفات الشاذة

[51] وليام سبنسر: المرجع السابق، ص79.

[52] مهمة دفتري عدد 95 تاريخ 978هـ.

والعصيان الذي أضحى يصدر من بعض الموظفين في تلك البلاد، وهذا ما نلمسه على ما يبدو في تعين موظف مختص بصرف الأجور[53] حتى يكون المسؤول الأول على كل تلاعب أو شذوذ في مسألة الأجور.

ووجود موظف مختص بدفع الرواتب في هذه الفترة يعبر على نوع من التطور الحاصل على جهاز الوظائف لجزائر الغرب.

***الاستقرار الوظيفي**

يعد الاستقرار في الوظيفة من الآليات التي تساهم في تحسين نوعية الأداء الوظيفي سواء في الأنظمة القديمة أو الحديثة، وبما أن حديثنا عن الحقبة العثمانية فإنه كان من التنظيمات التي يسعى الباب العالي لتطبيقها في جزائر الغرب، ففي ربيع الأول 985هـ / 1577 م، ورد حكم سلطاني جاء فيه أمر"... بعدم تبديل الأغوات طالما ظلوا مراعين الآداب ولم يبدو من الأطوار ما يبعث على عزلهم ويمكن إبقائهم في مناصبهم خمسة أو عشرة أعوام..."

وجاء هذا الأمر بعد شكوى وصلت إلى الباب العالي من جزائر الغرب تفيد أن كثرة تبديل بعض الموظفين أدت إلى الإخلال بأحوالهم،[54].

[53] مهمة دفتري عدد 47 تاريخ 990هـ.

***الفساد وردعه**

يعتبر الفساد الوظيفي من الظواهر التي كانت منتشرة منذ بواكير تواجد العثمانيين في جزائر الغرب، لكن ليس بنفس الحدة التي بلغها في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني في المنطقة.

أما عن الفترة التي نحن بصدد دراستها فإن سرقات أملاك الميري والتجاوزات في حق أهالي البلاد كانت شائعة، وهذا ما يظهر من الشكاوى المتكررة التي كانت تصل إلى السلطان العثماني منها ما جاء في شأن أمير الأمراء رمضان باشا الذي باع أراضي تابعة للميري واستفاد بأثمانها،[55] وكذلك تصرفات بعض القواد الذين يأخذون زادهم مجانا من أهل القرى يضاف إلى ذلك التحايل على القانون بتقديم "...علاوات صورية إلى أصحاب الرواتب ويطالبون الخزينة بدفع تلك الرواتب بناء على تلك العلاوات دون دفعها وجاء في عرض الحال العديد من مثل هذه البدع..."

[54] مهمة دفتري حكم 471 تاريخ 05 ربيع الأول 985هـ.

[55] مهمة دفتري حكم 423 تاريخ 05 ربيع الأول 985هـ.

كما أن جشع هؤلاء وسعيهم لجمع المال بطرق ملتوية كان ظاهرا ومن تلك التصرفات "... أنه إذا سرق أحد القواد عجلا لإنسان ما وذبحه، فإنه يذهب إلى بيت أحد الموسرين بحجة الاستضافة وبعد مكوثه فترة، يترك قطعة من جلد ولحم العجل الذي ذبحه في بيت ذلك الرجل وعقب ذلك يتهمه بذبح العجل ويحصل منه على رسم الجزية..."[56].

وقد حاولت بعض الفئات التي وصفت بالفساد أن تشكل جماعات ضغط وتفرض وجودها بالتمرد على الأحكام السائدة، بالمقابل من ذلك فرض مبادئها التي تشكل ضمانا لمصالحها، و هذا ما نستنتجه من الفرمان الذي جاء فيه " بلغتنا أنباء عن ظهور فئة من المفسدين في جزائر الغرب وعلمنا بأنهم يحاولون التصدي للأحكام الشرعية

بالإضافة إلى محاولة إضلال وإغواء العساكر هناك وعليه فقد أمرنا حال وصول الحكم، ينبغي إلقاء القبض على هذه الشرذمة سواء كانت من بين أهل الديوان أو من أي طائفة أخرى، و فيما إذا تبن لكم فسادهم وضلالهم يجب إرسالهم مكبلين بالأصفاد... "[57]

[56] مهمة دفتري حكم 233 تاريخ 14 ذو الحجة 981هـ.
[57] مهمة دفتري حكم 422 تاريخ 05 ربيع الأول 985هـ.

وعلى الرغم من أن الفرمان لم يحدد هذه الفئة إلا أنه أشار إلى موظفي مصلحة الديوان، ولعل من المضامين التي تحملها هذه الإشارة، هي يقظة الباب العالي المبكرة لسلطة الموظفين المنتسبين لهذه المصلحة التي بدأت تنمو ومحاولته للحفاظ على خضوع هؤلاء سلطته.

وبمعنى أكثر شمولا هو الإبقاء على ارتباط الجهاز الوظيفي ككل بالمركز العثماني.

لكن الباب العالي سعى للحد من فساد عماله الذي قد يشكل تهديدا لتواجده في المنطقة أصلا، إذ كان يذكر المسؤولين في الكثير من الفرمانات على المهام الموكلة إليهم في تلك البلاد ويؤكد على إنكاره "...للتصرفات المغايرة للشرع الشريف والقانون المنيف..." ويأمر بتأديب المفسدين،[58]

ومن عقوبات الفساد المطبقة في تلك الفترة قطع رواتب من ثبتت إدانتهم به وكمثال على ذلك ما تضمنه الحكم السلطاني الذي ورد فيه " ...علمنا بوجود فئة من الأغوات ممن ثبتت إدانتهم بالفساد ...بأنهم حضروا إلى بابنا المعلا (العالي) ورجعوا بأوامر شريفة تنص على إعادة

[58] مهمة دفتري حكم 233 تاريخ 14 ذو الحجة 981هـ.

رواتبهم، فلا يجب إجراء رواتب هذه الفئة كما يجب إلحاقهم بزمرة الانكشاريين "[59].

***استقلال الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب**

بعد دخول كل من جزائر الغرب وتونس وطرابلس الغرب تحت لواء الدولة العثمانية تم تعيين دفتر دار واحد يتولى تسير الشؤون المالية للإيالات الثلاث،[60]

لكن مع تطور الأوضاع وازدياد واردات هذه الايالات خاصة بعد إلحاق تونس نهائيا للحكم العثماني ورغبة الباب العالي المتكررة في تحديث وتنظيم إدارة المناطق المفتوحة، تم إنشاء نظام محاسبة مستقل لجزائر الغرب وتعين أحد طائفة القول أغلو في منصب الدفتر دارية مع توكيله على القيام بتنظيمات إدارية وكان ذلك سنة 988 هـ / 1581م.

وللإشارة أن الأمر السلطاني الذي صدر في هذا الشأن أعطى لحاكم الجزائر سلطة اختيار من يراه مناسبا في منصب الدفتر دار شريطة أن يكون من طائفة القول أغلو.[61]

[59] مهمة دفتري حكم 471 تاريخ 05 ربيع الأول 985هـ.
[60] مهمة دفتري حكم 543 تاريخ 25 رجب 984هـ..
[61] مهمة دفتري حكم 148 تاريخ 988هـ.

وبهذا الإجراء أصبح لجزائر الغرب جهازا وظيفيا خاصا بها يهتم بإدارة شؤونها بعد تخصيصه بدفتر دار يختاره حاكم الايالة ونظام محاسبة مستقل، و يكون بذلك قد عرف تطورا ملحوظا وأضحى أكثر حداثة من ذي قبل.

ومما سبق يتبن لنا أن هذه التنظيمات ساهمت في تحديث الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب، وجعلته يستجيب للمستجدات والتطورات الاقتصادية والسياسية الحاصلة في المنطقة، كما أنها في مضمونها تهدف لإرساء نظام يسير شؤون الدولة ومن جهة يرعى مصالح الرعية.

الخاتمة

إجمالا بعد هذه الدراسة يمكن القول:

أن الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب قامت إدارته على ثلاث وظائف رئيسية: الوظيفة العسكرية، الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الدينية، وهي الأسس التي تشكل عليها، وكانت هذه المناصب تمثل مصدرا للثروة والنفوذ والجاه، لكن الوظيفة الدينية فقد مكانتها مع مرور الوقت لتبقى الوظيفة العسكرية والاقتصادية وهي السمة التي طبعت الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب حتى أواخر الفترة العثمانية.

استمد الجهاز الوظيفي لجزائر الغرب انتظامه وهيكلته منذ نشأته من نموذج المركز العثماني.

كان الجهاز الوظيفي في هذه الفترة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمركز العثماني، فالتعين في الوظائف السامية والترقية والعزل ومختلف التنظيمات المهمة كانت تأتي من الباب العالي.

أن جماعة الكراغلة عانت من المضايقات في تولي الوظائف السامية منذ فترة مبكرة 990هـ /1582م، لكن الباب العالي كان يحاول في كل مرة إنصاف هذه الطائفة، إذ نجده يصد أمرا بمنحها حق تولي منصب الدفتر دار وتوكيلها على القيام ببعض التنظيمات الإدارية.

وكانت الفرمانات السلطانية في هذه الفترة تهدف في مجملها إلى إقامة العدل بين الرعية ورعاية مصالحها وعدم تهميش أي طائفة.

أما بالنسبة لنظام الرواتب والأجور فإن ايالة جزائر الغرب عرفت في هذه الفترة المزاوجة بيت نظام التيمار والساليانة، لكن نظام التيمار عرف تراجعا بسب تطور الأوضاع في المقابل إتساع تطبيق نظام الساليانة مع مرور الوقت.

كان هناك موظف مختص في منح الأجور والرواتب ومعيار الأقدمية في العمل الوظيفي والرتبة هو الذي يحدد قيمة الأجر.

كان للجهاز الوظيفي تنظيمات معينة في التعيين والترقية والعزل من الوظيفة وأساليب خاصة في ردع الفساد.

أدت التنظيمات التي شهدها الجهاز الوظيفي إلى تطويره وجعلته يتكيف مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، فساهم ذلك بطريقة غير مباشرة في تثبيت التواجد العثماني بالمنطقة.

ومع إنشاء نظام محاسبة مستقل للايالة وتعين دفتر دار خاص بها أصبح الجهاز الوظيفي أكثر استقلالية و حداثة من قبل.

مستندات البحث

1 -المصادر

*** المصادر الأرشيفية**

وثائق مهمة دفتري

علبة رقم 02

دفتر مهم 07 حكم 2462 تاريخ 18 جمادى الأولى 976هـ.

علبة رقم 03

دفتر مهم 12 حكم 95 تاريخ 978هـ.

علبة رقم 05

دفتر مهم 15 حكم 102 تاريخ 23 محرم 979هـ .

دفتر مهم 18 حكم 25 تاريخ 27 رمضان 979هـ.

علبة رقم 06

دفتر مهم 22 حكم 671 تاريخ 15 جمادى الأولى 981 هـ .

دفتر مهم 24 حكم 233 تاريخ 14 ذو الحجة 981هـ .

علبة رقم 07

دفتر مهم 25 حكم 1163 تاريخ 13 ذو الحجة 981هـ.

دفتر مهم 25 حكم 3100 تاريخ 24 جمادى الثانية 982هـ.

دفتر مهم 25 حكم 2800 تاريخ 10 رجب 982هـ .

دفتر مهم 25 حكم 538 تاريخ 25 رجب 984 هـ .

دفتر مهم 28 حكم 543 تاريخ 25 رجب 984هـ.

علبة رقم 08

دفتر مهم 30 حكم 422 تاريخ 05 ربيع الأول 985هـ.

دفتر مهم 30 حكم 423 تاريخ 05 ربيع الأول 985هـ.

دفتر مهم 30 حكم 471 تاريخ 05 ربيع الأول 985هـ.

علبة رقم 09

دفتر مهم 39 حكم 438 تاريخ 988 هـ .

علبة رقم 10

دفتر مهم 43 حكم 148 تاريخ 988هـ .

دفتر مهم 46 حكم 326 تاريخ 990هـ.

دفتر مهم 48 حكم 47 تاريخ 990هـ

*** المصادر المطبوعة**

أ- باللغة العربية

-الراشدي أحمد بن محمد بعلي بن سحنون ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، منشورات التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1973.

ب- باللغة الأجنبية

- Haédo Diégo De, topographie et histoire général d Aalger,trad, Dr. monnereau et A. Berbrugger, Imprimé a Valladolid en 1612.

- Venture de Paradis, Alger XVIII Siecle, edité par Fagnan, Alger Typographie Adolphe Jourdan, 1998.

2 -المراجع

أ- باللغة العربية

- اينالجك خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2002.

- بيات فاضل مهدي: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003.

- التر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

- زوركر اريك: تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013.

- سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد الله زبادية، دار القصبة، الجزائر،2007.

ب- باللغة الأجنبية

- Benmansour (Abd El Hadi), Alger XVI-XVII Siècles, journal de Jean-Baptiste Gramaye « évêque d'Afrique », paris, le Cerf, 1998.

3- المعاجم

-صابان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.